تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدولة متعددة الاثنيات في إفريقيا

Inclusive national identity challenge in the multi-ethnic African state

د/ رابح زغوني

أستاذ محاضر أ

جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر

zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

ملخص:

تتجاوز سياسة الإدماج الاجتماعي التعامل المتميز مع مختلف الاثنيات وفقا لمبدأ احترام الخصوصيات، وتعمل بدل ذلك على خلق هوية مدنية مشتركة تجمع الهويات الفرعية المختلفة، قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة. يبحث هذا المقال في إشكالية مدى قابلية الدولة في إفريقيا للخضوع لشروط تبني سياسة اندماج اجتماعي ناجحة، تساعد في تشكيل هوية وطنية جديدة ومدنية محايدة تتجاوز الهويات الاثنية الفرعية والتقليدية، على افتراض بأن هناك عوائق متشابكة تعرقل مسعى تطبيق شروط الاندماج الاجتماعي في الدولة الإفريقية بسبب الظروف التاريخية، السياسية والسوسيو–اقتصادية لنشأة الدولة المستقلة الحديثة في إفريقيا. ولقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير عمليات التنمية والحداثة في الدولة الإفريقية كان في الغالب عكسيا؛ أي محفزا للصراع بين المجموعات الاثنية حول القوة، الثروة والأمن.

الكلمات المفتاحية: التعددية الاثنية، إفريقيا، الهوية الجامعة، الاندماج، المواطنة

Abstract

The social inclusion policy transcends dealing with different national ethnicities and instead, works to create a common civil identity that combines different subsidiary identities on the basis of citizenship. This article examines the extent to which the state in Africa could be subject to a successful social integration policy, to form a new national civil identity that transcends sub-traditional and ethnic identities. The study assumes that there are many restrictions that prevent the application of social integration in the African state, and concluded that the influence of development and modernity processes in the African country was mostly negative; because it stimulated conflict between ethnic groups over power, wealth and security

Key Words: Ethnic Pluralism, Africa, Inclusive Identity, Integration, Citizenship

1.مقدمة:

لأسباب تاريخية وظروف سياسية وسوسيو–اقتصادية متداخلة جاءت نشأة الدولة الإفريقية الحديثة ما بعد الاستعمار مرتبطة بالتعددية الاثنية كأمر واقع؛ لأن الاستعمار فضلا عن سياسته التمييزية في تعامله مع المجموعات الاثنية المختلفة ضمن حدود الدولة الواحدة، ترك حدودا دولية مصطنعة لا تحترم بالضرورة الأساس العرقي للقبائل الإفريقية. وقد كان ذلك أحد أبرز أسباب انفجار النزاعات الاثنية في أغلب أقاليم القارة بعد الاستقلال. فأكثر من نصف الدول الإفريقية شهدت على الأقل عاما من النزاع المسلح خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، وخمس 5/1 سكان إفريقيا يعيشون في مناطق تشهد نزاعات، وأكثر من نصف الدول النامية التي شهدت نزاعات منذ 1980 تقع في إفريقيا بمعدل 32 من أصل47 نزاع. في الواقع، كان لا بد لأي عملية إصلاح سياسي واقتصادي في الدولة

الإفريقية الحديثة أن تتعامل مع مسألة التعددية الاثنية كخطوة استباقية ضرورية؛ لأن التجارب تظهر أن انخراطا ناجحا في عملية دمقرطة سياسية وتنمية اقتصادية يستوجب امتلاك الدولة لهوية وطنية جامعة محل اتفاق بين مختلف المجموعات الاثنية بما يتجاوز الهويات الفرعية، وإلا فإن الصراع على الموارد الاقتصادية والامتيازات السياسية سيكون أمرا حتميا.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في مقاربتها لأزمة الدولة المتعددة الاثنية في إفريقيا من خلال مفهوم "الاندماج الاجتماعي". إن سياسة الاندماج تركز على إدارة التنوع الاثني ضمن المجتمعات من منظوراتها الايجابية. وكما يشرح ذلك هاريس رايلي Haris Reilly، فإن إدارة النزاع تعني التعامل الايجابي والبناء مع الاختلاف والتعدد. إن سياسة الإدماج أو التوحيد تتجاوز التعامل المتميز مع مختلف الاثنيات وفقا لمبدأ احترام الخصوصيات، وتعمل على خلق **هوية مدنية** مشتركة civic identity قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة. فالدراسة إذن تستمد أهميتها العلمية من محاولة الاستفادة من مقاربة "الاندماج الاجتماعي" كآلية غير اقصائية ناجحة لإدارة التعدد ضمن المجتمعات التعددية، ومدى قابلية تطبيقها على الدولة في إفريقيا لاستيعاب الهويات الفرعية نحو هوية وطنية جامعة.

الإشكالية: تشير تجارب دول متعددة الاثنيات من خارج القارة الإفريقية لإمكانية وجود دولة متعددة الاثنيات ومستقرة في نفس الوقت بعيدا عن سياسات الإقصاء الاثني. فكثير من الدول في أوربا وآسيا نجحت في إدارة التعدد الاثني عبر نهج سياسة اندماج اجتماعي ساهمت في بناء هوية وطنية جامعة قائمة على فكرة الانتماء من خلال المواطنة. لكن في الواقع كان تعامل حكومات الدول الإفريقية مع التعددية الاثنية –في الغالب– اقصائيا عبر سياسات عنيفة كالإبادة الجماعية، الترحيل القسري للسكان، الفصل أو الهيمنة، وهو أمر قوض فرصة بناء هوية وطنية جامعة لمختلف المجموعات الاثنية، ومعه تراجعت معه فرص الديمقراطية والتنمية. فلماذا فشلت الدولة في إفريقيا في مسعى بناء هوية مدنية جامعة؟

الفرضية: إن السياق التاريخي، السياسي والسوسيو–اقتصادي لنشأة الدولة المستقلة الحديثة في إفريقيا يشرح الربط البنيوي والمؤسساتي للهيمنة الاثنية الأحادية على الدولة في إفريقيا ويفسر فشل مشروع بناء الهوية الوطنية الجامعة.

منهجية الدراسة: توظف الدراسة مقاربة إدارة التنوع الثقافي في المجتمعات المتعددة لمناقشة مسألة بناء الهوية الوطنية الجامعة المترفعة على الخصوصيات، وفي ذلك تأخذ الدراسة المستوى الوصفي في استكشاف واقع حال الدولة متعددة الاثنيات في إفريقيا، وترتقي إلى مستوي التحليل بمناقشة التحديات البنيوية النابعة عن خصوصية الدولة في إفريقيا كمفسر لتعثر نجاح التعددية الثقافية في إفريقيا.

2. في التعريف بالهوية الوطنية الجامعة وشروطها.

يشير مفهوم الهوية عموما إلى ما يكون به الشيء أصيلا، أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتمييزه عن غيره، فهو وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في آن واحد، بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيّف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها (**بن تركي، 2010، ص.631**). أما مفهوم "الهوية الوطنية" National Identity، فيقصد به ذلك المركب الاجتماعي الذي يعكس ثقافة، قيم، تقاليد وتصورات الأمة، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله مجموعة بشرية ما لأعضائها وللعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها، وعبرها يمكن التمييز بين "الأنا" كشخصية وثقافة متميزة عن "الآخر". إنها تعبير عن إحساس ووعي بالانتماء والتعلق بمجموعة يعبر من خلالها الأفراد من الخصوصية الشخصية نحو بيئة انتماء اجتماعية وثقافية أوسع. فالهوية تظهر كجزء من تكوينهم الوجداني والذهني والنفسي قبل أن يكون مكونا ثقافيا وقانونيا يرجع إليه. وتتجسد الهوية الوطنية في مجموعة من المقومات الأساسية (**بن تركي، 2010، ص.632**):

أ–اللغة الوطنية واللهجات المحلية المرتبطة بوجود شعب ما وتطوره ومصيره، على أساس أن تكون اللغة الوطنية معتمدة في التدريس على جميع المستويات، وفي التسيير الإداري، وفي القضاء، إضافة إلى التواصل بين شرائح المجتمع إلى جانب اللهجات المحلية؛

ب–القيم الدينية والوطنية المتكونة عبر العصور والتي تكسب الشعب حامل الهوية حصانة تحول دون ذوبانه في شعوب أخرى، وتؤهله لمقاومة كل محاولات التذويب مهما كان مصدرها؛

ج–العادات والتقاليد والأعراف النابعة من تلك القيم والحاملة لها والعاكسة لمستوى الشعب حامل الهوية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي؛

د–التاريخ النضالي الذي ينسجه ذلك الشعب حامل الهوية من أجل المحافظة على هويته أرضا وقيما، عادات وتقاليد وأعرافا.

وبناء على ذلك، فإن تشكيل هوية دولة ما والحفاظ عليها يعد أمرا حيويا لتحقيق درجة عالية من التجانس والانسجام بين أفرادها، فتحافظ الدولة من خلالها على كينونتها وصورتها أمام الأمم الأخرى وتضمن استمراريتها التاريخية بما لا يدفع للتشكيك في أصالتها.

ويقصد بـ**الهوية الوطنية الجامعة** ذلك الوعاء الوطني الكبير الذي يعترف ويوثق ويستوعب كل طوائف ومكونات المجتمع وكذا المجموعات الاثنية المختلفة في المجتمعات متعددة الاثنيات، ويخلق منه وبه كيانا كبيرا وقويا يمثل الجميع ولا يقصي أو يلغي أحدا، بل يقويه وينميه داخل الإطار الوطني العام الذي يقوي كل مكوناته. كما يصنع نقطة تلاق وارتكاز وانطلاق واحدة للمجتمع لينطلق منها لتحقيق أهدافه العليا. وتستند عملية بناء وتمكين الهوية الوطنية الواحدة الجامعة لمكونات المجتمع إلى منظومة متكاملة من المبادئ والمرتكزات، لخصها إبراهيم رمضان الديب فيما يلي (**الديب، رمضان. 2014، 05 ماي**). *عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة*، تم استرجاعها في 20 فبراير، 2020 من الموقع: https://goo.gl/CiwRbd):

– ضرورة الاعتراف الكامل بكل المكونات الطائفية والهويات الفرعية الموجودة في المجتمع وحقها الكامل من المواطنة الحقيقة متساوية الحقوق والواجبات مع الجميع؛

– الاستناد إلى منظومة القيم الإنسانية العالمية المتعارف عليها عالميا بالحرية والتسامح والإخاء الإنساني والعدل والمساواة، والتي من شأنها تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان والتعايش السلمي وصيانة وتعزيز الحريات الخاصة والعامة وإعلاء وتمكين وتطبيق القانون بما يضمن الأمن والاستقرار المجتمعي؛

– تعزيز القيم المشتركة لكافة مكونات المجتمع الواحد، والتي تمثل نقطة الارتكاز الصلبة في بناء المجتمع الواحد؛

– مجموعة قيم الرقابة الشعبية وفى مقدمتها الإيجابية، التطوع، المبادرة، الحكمة، الوعي، واليقظة، وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، والتي من شأنها تعزيز تمكين الإرادة الشعبية خاصة عندما يتم وضعها في أطر مؤسسية متنوعة لمؤسسات ومجالات عمل المجتمع المدني كمكمل وداعم لأدوار ومهام الحكومة، مراقب لها ومعزز لأدائها ولخدمة مصالح الجماهير.

على هذا الأساس، فإن الحديث عن الهوية الوطنية الجامعة يقتضي علاقات اجتماعية واقتصادية تعبر عن مجمل المصالح والاحتياجات الأساسية لمختلف مكونات المجتمع، بما يعمل على التخفيف من حالة استنهاض الهويات الصغيرة والمختزلة داخل المجتمع مقابل الهوية الجامعة الحاملة للمشروع الوطني والممثلة لمصالح الجميع. ومما يجب تأكيده، هو أن الهوية الوطنية الجامعة لا تلغي مجمل الهويات الفرعية المكونة للمجتمع، فالهويات الفرعية (المناطقية / المذهبية / العرقية) تضل قائمة داخل أي نسيج اجتماعي ويمكن استدعائها أو حتى استحداثها، ولكن الهوية الجامعة، وبفضل تمثيلها للمصالح الاجتماعية ومجمل الاحتياجات المادية للناس، تقوم بتخفيف حالة استنهاض الهويات الفرعية من الماضي.

ويرتكز نجاح الهوية الوطنية الجامعة الحقيقية القادرة على اختزال الهويات الفرعية على عاملين اثنين يجب على مؤسسات الدولة مراعاتها: الأول هو القدرة على تمثيل المصالح

الاجتماعية لكافة مكونات المجتمع. والثاني، تبني سياسة قادرة على اختزال الهويات الفرعية بل وتنظيم شكل صراعها السياسي، وكذلك توظيف هذا الصراع التنافسي في تطوير كافة مفاصل الحياة (**الصراري، علي. 2014، 05 ماي**). حول مفهوم الهوية الوطنية الجامعة. تم استرجاعها في 20 فبراير، 2020 من الموقع:https://goo.gl/focX8b).

إن أهمية الهوية الوطنية الواحدة الجامعة تتمثل أيضا في (الديب، رمضان. 2014، 05 ماي). *عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة*، تم استرجاعها في 20 فبراير، 2020 من الموقع: :(https://goo.gl/CiwRbd

– الشعور بالأمان والتقليل من حدة الخوف لدى كل فصيل أو مجموعة اثنية على حاضره ومستقبله خشية الإقصاء والحرمان من حقوقه الخاصة والعامة، والذي يدفع في الغالب نحو التقوقع حول ذاته، ثم محاولات تحصينها وتقويتها تمهيدا للصراع مع الآخر؛

– ترشيد أهداف وطموح الأغلبية، والتي غالبا ما يدفعها إلى الاستئثار بالجاه والسلطة وباقي موارد ومقدرات المجتمع على حساب باقي المكونات فتفتح الآفاق للاستبداد والتسلط المهلك للعلاقات بين مكونات المجتمع ثم للصراع المهلك، وتحويله إلى طموح مرشد وموجه بدقة لتحقيق الأهداف العليا للوطن؛

– تحويل التعدد والتنوع الطبيعي للمجتمع إلى ثروة وطنية لتنمية ونهضة المجتمع، وتحويل التقاطع والصراع الطائفي إلى احتشاد منظم نحو بوصلة وطنية واحدة، بما يمنح أفراد الهويات الفرعية المختلفة كافة حقوقهم التي تقنعهم عمليا بأن قيمة ومكانة الوطن أعلى وأهم وأن أهدافهم الفرعية لن تتحقق إلا في سياق قيمة الوطن الواحد؛

– التأسيس الحقيقي لمجتمع الديمقراطية الحديثة الذي سيجد مجتمعا إيجابيا يشارك بقوة وفاعلية في الحياة العامة، ويقبل التداول السلمي للسلطة، ويقدس العمل الوطني، ويجعل من الطائفة مكونا مرنا لخدمة المصالح العليا للوطن. بفضل القناعة الداخلية بضرورة تقديم الوطن

على الهوية الفرعية عبر معادلة تناغم قوة الطائفة داخل قوة الوطن، فلا طائفة إلا بوطن قوي وموحد؛

-إضافة إلى كل ذلك تبني الهوية الوطنية الواحدة للمجتمع جدارا صلبا ومنيعا لصد أية محاولات خارجية للنيل من وحدة وتماسك وقوة المجتمع عبر بوابة الأقليات.

3. إستراتيجية الاندماج الاجتماعي لتحقيق هوية مدنية جامعة

بحسب تعريف الأمم المتحدة فإن الاندماج الاجتماعي هو "**العملية التي من خلالها تبذل الجهود لضمان فرص متساوية لكل فرد في المجتمع –بغض النظر عن خلفيته... هذه الجهود تتضمن سياسات وأفعال تضمن الحصول على الخدمات العامة بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التي تؤثر على حياتهم**"**(Amath, 2015, p.10)**. فالاندماج الاجتماعي هو تعبير عن التفاعل والمساهمة الايجابية للأقليات الاثنية في المجتمع، بحيث يشارك الجميع في الهوية الوطنية الجديدة الجامعة مع الحفاظ على هويتهم الثقافية (**Taha, 2013, p.15**)، وبذلك تعبر هويتهم الثقافية عن قيمة مضافة للثقافة السائدة وليس خضوعا لها.

تقوم إستراتيجية الإدماج الاجتماعي على تبني سياسة اجتماعية، مدنية واقتصادية محلية تسعى لامتصاص الاختلافات بين المجموعات الاثنية المختلفة. فخيار الإدماج يتأسس على محاولة تجاوز الهويات الفرعية داخل الدولة من خلال عمل الحكومات على دمج مختلف الاثنيات بهوياتها الفرعية لتضمها ضمن هوية مدنية جديدة شاملة مترفعة عن هوية مختلف الأقليات المتنوعة؛ أي محاولة الانتقال من دولة "**متعددة الاثنيات**" إلى دولة "**متعدية الاثنيات**" **(McGarry, 1994, p.102)** لذا يجب تمييز سياسة الإدماج عن أشكال أخرى من أشكال الاندماج التي تتضمن الذوبان أو الإخضاع الثقافي مثل:

أ-الانصهار الثقافي Fusion of culture:

وهي بحسب **أحمد زكي بدوي** عملية توحيد ثقافتين أو أكثر في الثقافة الواحدة، ويتضمن ذلك الاحتفاظ ببعض السمات وتعديل البعض الآخر وطرح تلك التي سيحل غيرها محلها.

ب–التمثل الثقافي Culturel Assimilation:

وهو السعي لتكييف ثقافة مع ثقافة أجنبية وذلك بشكل كامل ومن طرف واحد. ويشرح **رالف بليز** أن المقصود بالتمثل الثقافي هو ذلك الشكل من التثاقف من الخارج الذي يتحقق في بعض الجماعات التي تستبدل ثقافتها الأصلية بثقافة أخرى استبدالاً كاملا، ويعزز **كروبر** من هذا الطرح للتمثل الثقافي حين يعتبره بأنه امتصاص إحدى الثقافات لثقافة أخرى امتصاصا كاملا (العبادي، طه. 2011، 28 أكتوبر). *الأقليات المسلمة في الغرب مشكلة التعايش والاندماج*. تم استرجاعها في 20 فبراير، 2020 من الموقع: (https://bit.ly/2JQ8WFJ.

ج– **الاستيعاب** Assimilation:

تذهب سياسات الاستيعاب أبعد من مجرد محاولة تأمين الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية لمختلف المجموعات، فهي تسعى إلى تأسيس هوية مشتركة جديدة لا على أساس المواطنة وإنما على أساس دمج مختلف الهويات الاثنية والعمل على ذوبانها في وعاء واحد سواء ضمن الهوية السائدة (الهوية الفرنسية مثلا) أو ضمن هوية جديدة (اليوغسلافية، السوفيتية). فعندما تتبنى جماعة اثنية ما ثقافة الجماعة المهيمنة أو "لمستضيفة" نكون حينها أمام الاستيعاب من خلال التثاقف؛ أي التبادل الثقافي **.(McGarry, 1994,p.102)**

على عكس ما سبق، تنطلق فكرة الاندماج الاجتماعي من التسليم بوجود التنوع أو التعدد أو عدم التماثل بين الناس (أفرادا وجماعات)، ومن جهة ثانية بوجود إرادة واعية لدى هؤلاء لإقامة نسيج اجتماعي مشترك. وبهذا المعنى، فإن الاندماج يحمل معنى انضمام

ثقافات غير متماثلة، الاعتراف المتبادل بينها والسعي لاستثمار قابلية التكامل بين عناصرها لتوليف كيان جامع جديد له القدرة على الاستمرار. إن الاندماج وعكس إستراتيجية الاستيعاب، لا يعني الذوبان والانصهار والتخلي عن الهوية الثقافية الخاصة، بل يعني الاحتفاظ بقوام النسق الثقافي مع درجة من التكامل والتوافق مع النسق المغاير بما يفضي إلى المتانة والوحدة في المجتمع والوطن (**العبادي، طه. 2011، 28 أكتوبر**). *الأقليات المسلمة في الغرب مشكلة التعايش والاندماج*. تم استرجاعها في 20 فبراير، 2020 من الموقع: https://bit.ly/2JQ8WFJ). فالاندماج لا يعرف من خلال التوافق المادي، وإنما من خلال الأهداف المشتركة بين أفراد المجتمع حتى يشعر أفراد الأقليات أكثر فأكثر بأنهم أعضاء كاملون في المجتمع يدافعون عن الوحدة الوطنية وبأنهم متساوون رغم اختلاف الهوية الثقافية عن هوية الأغلبية **(Yasmeen, 2008, p.17).**

تستهدف سياسات الإدماج أو التوحيد تجاوز التعامل المتميز مع مختلف الاثنيات وفقا لمبدأ احترام الخصوصيات، وتعمل على خلق **هوية مدنية** مشتركة Civic Identity قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة. لذا يدافع الإدماجيون عن السياسات التي من شأنها تقليص الاختلافات بين مختلف المجموعات، مثل تشجيع أطفال هذه المجموعات على التمدرس في مدارس واحدة وبلغة واحدة، تشجيع سياسات التوظيف والإسكان والصحة وغيرها من السياسات الاجتماعية بناءا على معايير موضوعية وليس وفقا للانتماء، بما يشجع على التعايش بدل التمييز والفصل، فمثل هذه السياسات تترتب عليها عملية تنشئة اجتماعية من شأنها القضاء تدريجيا على أي خلافات اثنية ممكنة **1994, (McGarry, p.102)**. وفي المجتمعات الديمقراطية، نجد فلسفتين مختلفتين للإدماج؛ فالليبراليون يدافعون عن الإدماج وفقا للتصور الليبرالي الذي يرافع لصالح أولوية الفرد على حساب الجماعة، وبذلك يعطي الأهمية لتحصيل الامتيازات الاقتصادية والحقوق السياسية للأفراد. أما اليساريون فيدافعون عن تعميم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لتمس مختلف المجموعات.

4. الأحادية الاثنية كخاصية لدولة ما بعد الاستعمار الإفريقية

إن السياق التاريخي لظهور الدولة المستقلة في إفريقيا مهم جدا لفهم وشرح الربط البنيوي والمؤسساتي للهيمنة الاثنية الأحادية على الدولة في إفريقيا، فقد ساهم الاستعمار قبل خروجه في تشكل نموذج هرمي للعلاقة ما بين الاثنيات فيما بينها، ولطبيعة إدراك الأقليات الاثنية لدور الدولة ووظائفها السياسية والسوسيو–اقتصادية. لأجل ذلك، فإنه وفي مسعى فهم خصائص الدولة متعددة الاثنيات في إفريقيا، لا بد من وضعها في السياق الواسع لمشاريع الديمقراطية والتنمية في القارة؛ أي سياق عملية تشكيل وبناء الدولة ما بعد الاستعمار، والذي ينطوي على خصائص التنافس، الصراع والسعي للهيمنة حول من يحكم السلطة ويسيطر على وظائفها الرئيسية في الاستخراج والتوزيع من خلال احتكار ممارسة القوة وتوجيه السياسة العامة **(Jinady, 2007, p.6)**.

إن النفسية الموروثة عن الخوف المتبادل والهيمنة الاثنية والتي ساهم التقسيم الطبقي للاثنيات في عهد الاستعمار في ترسيخها تبقى خاصية مركزية للدولة في إفريقيا. إن هذا الخوف المتبادل بين الاثنيات الذي ساهم الاستعمار في خلقه، تعزز أكثر وفي حالات أخرى أشتد واستقوى بسبب مركزية عملية تشكيل الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، فأخذت الأحادية الاثنية للسلطة مكانها بدل الاستعمار خاصة مع توجه النظم السياسية الإفريقية نحو الاستبداد، الانغلاق السياسي وتعزيز الحكم التسلطي الفردي أو حكم أيديولوجية الحزب الواحد **(Jinady, 2007, p.6)**.

إن حدة الانقسام الاثني في إفريقيا تجد تفسيرها في المعارضة التي تبديها المجموعات الاثنية ضد "الدكتاتورية الاثنية"، فهذه النزاعات تعكس لجوء المجموعات الاثنية المهمشة للعنف لتحصيل حقوقها المدنية والاقتصادية وهذا ما تقابله حكومات الدول الإفريقية بمقاومة وعنف مضاد، وبذلك يكون النزاع الاثني في إفريقيا نتيجة وسببا للأزمة السياسة والاقتصادية للدولة في إفريقيا.

5. معيقات تطبيق سياسة اندماج اجتماعي ناجحة للدولة في إفريقيا

بدلا من التشجيع على مقاومة تركة التفتيت الاثني الاستعمارية، عبر نهج سياسة اندماج اجتماعي حقيقية تجمع الاثنيات المختلفة حول هوية مدنية مترفعة على الاثنيات وقائمة على المواطنة وغلبة الانتماء المدني، غلب على توجه أنظمة الدول الإفريقية السياسية نهج سياسات اقصائية تضمن استمرار احتكار الاثنية الحاكمة لامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية على حساب الأقليات الأخرى، لذا كان الإقصاء Exclusion مصير الاثنيات الأخرى وهو"**ذلك الموقف الذي يكون فيه الأفراد أو المجموعات جغرافيا جزءا من المجتمع ولكنهم يشعرون بأن ليس بإمكانهم المشاركة في النشاطات العادية للمواطنة لأن هناك شروطا قائمة تحد أو تمنع مشاركتهم ومؤسسات اجتماعية وحكومية تعتبرهم كغرباء**" ,2008 (**Yasmeen, p.4**). وفي هذا الشأن لا بد من ملاحظة جملة المعيقات التي حالت دون نجاح سياسة الاندماج الاجتماعي كسياسة هادفة لبناء هوية جامعة، والتي ترتبط إجمالا بخصوصية تشكيل وبناء بناء الدولة في إفريقيا كما يلي:

1.5 المواطنة في إفريقيا وتحدي الانصهار:

إن محاولة تطبيق مفهوم المواطنة الشاملة المرتكزة على الحقوق الفردية غالبا ما يطرح مشكلة أكثر تعقيدا في سياق الدولة الإفريقية، ليس فقط بسبب الانقسام الاثني الذي يميز غالبية دول القارة، ولكن أيضا بسبب الاقتصاد السياسي للحكم الاستعماري الذي عمق من حدة التمايز الاثني داخل المجتمع بتمييزه بين المواطنين بالنظر لانتماءاتهم الاثنية. إنه وفي مثل هذا الوضع حيث يعرف الأفراد أنفسهم ويعرفهم الآخرون باسم المجموعة الاثنية التي ينتمون إليها وبموقعها ضمن نظام اثني طبقي، فإنه لا يمكن ضمان استقلالية وحيادية الدولة الوليدة التي لن يكون بمقدورها معاملة جميع المواطنين على أنهم متساوون أمام دولة القانون.

وعليه، فإنه وفي إفريقيا تبدو الدولة ومؤسساتها غير متحررة من الانتماء الاثني، وهي منخرطة في الصراع الاثني، وأكثر من ذلك فهي تقوم بوظيفة "حامي" الاثنية المهيمنة من خلال زرع وترسيخ مصالحها في الإدارة والتعليم وفي قطاعات ومؤسسات عامة أخرى، وحتى في القطاع الخاص الذي يعتمد غي الدول الإفريقية كثيرا على القطاع العام. ومن أجل ذلك، فإن مساعي تجاوز التعددية الاثنية وفق مقاربة مدنية تركز على الانتماء للوطن وتذويب المجموعات الاثنية في بوتقة المواطنة المشتركة والحقوق الفردية باءت غالبا بالفشل (**Jinady, 2007, pp.6–7**).

2.5 العامل الاستعماري وتحدي الهوية القومية:

لقد ساهمت سياسة الإدارة الاستعمارية بشكل كبير في تعزيز شعور الأفراد بالانتماء إلى هوية اثنية بدل الهوية القومية الأوسع. فقد عمل الاستعمار على التمييز بين الأفراد في إفريقيا من خلال تأسيس نظام هرمي وطبقي لمواطنين غير متساوين في الحقوق. على رأس الهرم يأتي المواطنون البيض المتحكمون بزمام الإدارة العامة والشؤون الاقتصادية، ثم في الوسط، وفي درجة أدنى نسبيا يأتي المهاجرون البيض الآخرون (مثل الآسيويين)، ثم أخيرا وفي القاعدة يأتي السكان الأصليون، وحتى هؤلاء عاملتهم الإدارة الاستعمارية بتمييز وفقا سلم هرمي يعطي الأفضلية والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية لمجموعات اثنية على حساب أخرى وفقا لموالاتها للاستعمار وعدم تعارض مصالحها ومصالح المستعمر (**Jinady, pp.11–12**, 2007).

لقد أدى هذا النظام ما بعد الاستقلال إلى تحصيل مجموعات اثنية معينة للسلطة واحتكارها لمصالح مجموعتها الضيقة والاستفادة من مزاياها ومواردها في الخدمات العامة، التجارة، الصناعة وحتى الإدارة والقضاء. وعموما ساهم الاستعمار في وأد مشروع هوية وطنية جامعة وموحدة للأسباب التالية:

أ- خلق النظام الطبقي الاستعماري العداء والخوف المتبادل بين المجموعات الاثنية، بما قوض إمكانية ظهور إحساس عام بالقومية أو على الأقل المواطنة المشتركة؛

ب- ترك الاستعمار المسائل الاثنية دون حل، رغم أن العديد من المجموعات الاثنية عبرت عن مخاوفها المشروعة من ضياع حقوق المواطنة الجماعية بعد الاستقلال، وهذا ما ساهم في تفجير النزاعات مباشرة في مرحلة ما بعد الاستقلال؛

ج- ساهم الاستعمار في تشتيت الاثنيات الموحدة عبر توزيعها كأقليات صغيرة بين عدة دول من خلال الحدود الاصطناعية التي ساهم في رسمها ما بعد الاستقلال.

3.5 مركزية النظام السياسي وتحدي حيادية الدولة.

إن أغلب الأنظمة السياسية التي ظهرت في إفريقيا ما بعد الاستعمار غلب عليها التوجه نحو الاستبداد، الانغلاق السياسي وتعزيز الحكم التسلطي الفردي في ظل حكم عسكري أو سيطرة الحزب الواحد، وبذلك أوكلت المهمة الصعبة لبناء الدولة إلى النخب العسكرية أو المتشبعة أيديولوجيا وغير متحررة اثنيا، وهذا ما خلق بيئة مناسبة لفشل سياسات إدماج اجتماعي تتجاوز الانتماء الاثني، بل وخلق السياق المساعد على اشتعال الصراعات الاثنية أكثر. إنه وتحت مبرر الحفاظ على الوحدة الوطنية، فإن أغلب الحكومات في إفريقيا حافظت على هيمنة المجموعة الاثنية الحاكمة لكسب شرعية البقاء في السلطة بدل البحث عن الشرعية الوطنية الجامعة، وبذلك خبرت بعض الدول الإفريقية النزاع الاثني بسبب غياب المؤسسات الديمقراطية التي تسمح للمجتمع بالمشاركة في صنع القرار ويمكن عبرها بناء التوافق المطلوب. وحتى بغض النظر عن مسألة التمثيل والمشاركة في العملية السياسية، فإن أغلب الدول الإفريقية إذ تنعدم فيها المسؤولية السياسية، فإن ذلك يوفر بيئة مساعدة على انتشار الفساد والمحسوبية كممارسات منافية لمتطلبات المواطنة **(Ibok, Sam. 2000). Conflict Prevention, Management and Resolution in Africa. Retrieved on February 18, 2020 from: https://bit.ly/2VDJ7jj)**

4.5 العامل الاقتصادي وتحدي التوزيع العادل للثروة:

خلال الخمسينيات والستينيات اعتبرت التنمية كشرط أساسي مسبق للسلم في العلاقات ما بين المجموعات الاثنية. لقد جادلت نظرية "وعاء الانصهار" Melting Pot أنه إذا ما استمرت الدول الفقيرة في مسار التنمية، فإنه وكنتيجة حتمية سيصبح الانتماء للإثنية ثانويا وغير ذي قيمة سياسية ومتجاوزا لصالح الهوية الوطنية، وبذلك تختفي الصراعات بين المجموعات الاثنية. فالحداثة، التنمية والنمو الاقتصادي سوف تضمن الأمن. لقد جادل صامويل هانتنغتون على سبيل المثال بأن النمو الاقتصادي ينشأ الانسجام السياسي ويخلق الشروط المساعدة للجماعات الاثنية لتجاوز الخلافات والتطلع للمستقبل. وتقدم دولة موريشوس Mauritius نموذجا مناسبا لذلك فهي قد أحسنت استغلال النمو الاقتصادي السريع لتجنب العنف ما بين المجموعات الاثنية المحلية لتنجح في الجمع بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي (**Venkatasawmy,2015,p.30**).

لكن، وفي إفريقيا كان التوزيع غير العادل للموارد سببا في تعزيز التفاوت الاجتماعي بين الجماعات الاثنية المختلفة، حيث أن التنافس بين المجموعات الاثنية حول الملكية، الوظائف وغيرها من الامتيازات الاقتصادية زاد من حدة النزاع فأصبحت التنمية سببا من أسباب النزاع الاثني *Ethnic Conflict* (Godwin, Irobi.2005, May). *Ethnic Conflict Management in Africa: A Comparative Case Study of Nigeria and South Africa*. Retrieved on February 18, 2020 from: .https://bit.ly/2x4jEpj)

خلال السبعينيات ظهرت نظرية التحديث النزاعي conflictual Modernization Theory لكي تجادل بأن التنمية هي سبب للنزاع بدل أن تكون سببا للسلم على عكس ما جادل به منظروا نظرية "الوعاء المنصهر". من هكذا وجهة نظر، فإن التنمية والتحديث يتضمنان نموا اقتصاديا متزايدا والذي من المحتمل أن لا يكون كافيا ولا موزعا بشكل متكافئ وهذا ما يخلق أسبابا للخلاف بين المجموعات الاثنية. بالنسبة

لهذه النظرية، فإن التحديث يتسبب في النزاع لأنه يهدد الهويات التقليدية الثابتة، فعملية التحديث والقيم المرتبطة بها يمكن أن تقع في صدام مع القيم الأصيلة للمجتمعات الإفريقية وكنتيجة يمكن أن ينفجر العنف بين المجموعات الاثنية التي تقدس القيم التقليدية والمجموعات التي تعطي الأولوية للتنمية (Godwin, Irobi.2005, May). *Ethnic Conflict Management in Africa: A Comparative Case Study of Nigeria and South Africa*. Retrieved on February 18, 2020 from: https://bit.ly/2x4jEpj)

6.النتائج:

إن إستراتيجية الإدماج الاجتماعي كآلية ايجابية لإدارة التعدد الاثني هي تلك السياسة التي تقتضي نهج الحكومات الوطنية للدول المتعددة اثنيا لسياسات اجتماعية، واقتصادية وسياسية إدماجية لتجاوز الاختلافات بين المجموعات الاثنية. إنها كخيار استراتيجي، تتأسس على دمج مختلف الاثنيات بهوياتها الفرعية لتضمها ضمن هوية مدنية جديدة شاملة مترفعة عن هوية مختلف الأقليات المتنوعة بهدف الانتقال من دولة "متعددة الاثنيات" إلى دولة "متعدية الاثنيات". وهي الإستراتيجية التي أظهرت نجاحات فائقة في تجارب إدارة التعدد في المجتمعات الأوروبية وحتى بعض المجتمعات الأسيوية.

إن الظروف السياقية المتزامنة لتشكيل وبناء نموذج الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار الأوروبي، انطوت في الغالب على خصائص التنافس، الصراع والسعي للهيمنة من بين المجموعات الاثنية حول من يحتكر ممارسة القوة، من يحكم السلطة ويسيطر على وظائفها الرئيسية في الاستخراج والتوزيع وتوجيه السياسة العامة. لذا فإن أي محاولة لتقدير التجربة الإفريقية في بناء الهوية الوطنية الجامعة، القائمة على المفاهيم المدنية الحديثة كالمواطنة، حقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة، لا بد أن توضع ضمن السياق الواسع لمشاريع الديمقراطية والتنمية المتعثرة في القارة، فطبيعة التشكل البنيوي للدولة الإفريقية يمكن أن يفسر الطبيعة المتعثرة لمسار بناء الهوية الجامعة على أساس اندماجي.

وفي هذا الشأن يمكن تلخيص المعيقات التي حالت دون نجاح سياسة الاندماج الاجتماعي كسياسة هادفة لبناء هوية جامعة في افريقيا فيما يلي:

– عدم تحرر الدولة ومؤسساتها في إفريقيا من الانتماء الاثني، فهي تظل منخرطة في الصراع الاثني، بل وأكثر من ذلك تظهر بعض النماذج إلى قيامها بوظيفة "حامي" الاثنية المهيمنة.

– هيمنة المركزية–الاثنية على دوائر صنع القرار، والخوف المتبادل ما بين المجموعات الاثنية كعوامل ساهم الاستعمار في ترسيخها وورثتها دولة ما بعد الاستقلال، هي خاصية أساسية للدولة في إفريقيا مانعة لمحاولات الاندماج الاجتماعي.

– إن الاستبداد، الانغلاق السياسي وتعزيز الحكم التسلطي الفردي في أغلب الأنظمة جعل من المهمة الأصعب لبناء الدولة من مهام النخب العسكرية أو المتشبعة أيديولوجيا وغير المتحررة اثنيا، وهذا ما خلق بيئة مناسبة لفشل سياسات إدماج اجتماعي تتجاوز الانتماء الاثني الفرعي.

– التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية زاد من حدة الخلافات بين المجموعات الاثنية بدل احتوائها؛ فأصبحت التنمية سببا من أسباب النزاع الاثني بدلا من آلية لإدارته؛ حيث أن التفاوت الاجتماعي بين الجماعات الاثنية المختلفة، خلق مزيدا من التنافس بين المجموعات الاثنية حول الملكية، الوظائف وغيرها من الامتيازات الاقتصادية.

7.خاتمة:

إن الدول الأكثر انفتاحا سياسيا من المحتمل أن تدير بشكل أفضل وتتعامل بطريقة أكثر جدوى مع التعددية الاثنية والنزاعات الاثنو–سياسية بما يساعدها في مساعي بناء هوية وطنية جامعة قائمة على أساس المواطنة. إنه وبالنظر للخصوصية الإفريقية فإن إدارة التعددية في إفريقيا تحتاج لأن تملك الأنظمة السياسية مستوى أعلى من الشفافية، المسؤولية والفعالية في التعامل مع مسألة التعددية.

أغلب أنظمة إفريقيا ما بعد الاستعمار هي أنظمة مصنفة في درجات دنيا على سلم الديمقراطية والتنمية، تغلب عليها صفة الاستبداد السياسي والاقتصاد الريعي في ظل حكم عسكري أو سيطرة الحزب الواحد، وبذلك أوكلت المهمة الصعبة لبناء الدولة إلى النخب العسكرية أو المتشبعة أيديولوجيا وغير متحررة اثنيا، وهذا ما يخلق بيئة غير محفزة لنجاح سياسات إدماج اجتماعي تتجاوز الانتماء الاثني، بل وعلى العكس محفزة لانفجار الصراعات الاثنية أكثر فأكثر.

في الواقع، فإن التنافس الاقتصادي بين مختلف المجموعات الاثنية أصبح مصدرا للنزاعات الاثنية في الدول الافريقية. فبدلا من أن تلغي التنمية الشعور بالانتماء الاثني نحو الانتماء الوطني، فإن تأثير التنمية والحداثة في الدولة الافريقية كان محفزا للصراع بين المجموعات الاثنية حول القوة، الثروة والأمن وبالنتيجة تندلع الصراعات العنيفة بين المجموعات الاثنية لأن التنمية لا تتحقق وإذا تحققت لا تتوزع بشكل متساو.

قائمة المراجع:

أ– باللغة العربية:

1- بن تركي، أسماء . (2010). **الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة ورقلة، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري. ص 628-644.

2- الديب، رمضان. (2014، 05 ماي). **عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة**، تم استرجاعها في 20 فبراير، 2020 من الموقع: https://goo.gl/CiwRbd .

3- العبادي، طه. (2011، 28 أكتوبر). **الأقليات المسلمة في الغرب مشكلة التعايش والاندماج**. تم استرجاعها في 20 فبراير، 2020 من الموقع: https://bit.ly/2JQ8WFJ).

4- الصراري، علي. (2014، 05 ماي). ***حول مفهوم الهوية الوطنية الجامعة***. تم استرجاعها في 20 فبراير، 2020 من الموقع:https://goo.gl/focX8b).

ب– باللغة الأجنبية:

5- Amath, Nora .(2015). **Australian Muslim Civil Society Organisations: Pathways To Social Inclusion**, Journal of Social Inclusion,V 136, N1. P. 7-34

6- Dina Taha.(2013). **Muslim Minorities In The West: Between Fiqh Of Minorities And Integration**, Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law (EJIMEL), University of Zurich, Zurich, Switzerland Vol. 1.P 1- 36

7- Godwin, Irobi.(2005, May). **Ethnic Conflict Management in Africa: A Comparative Case Study of Nigeria and South Africa**. Retrieved on February 18, 2020 from: https://bit.ly/2x4jEpj).

8- Ibok, Sam. (2000). **Conflict Prevention, Management and Resolution in Africa**. Retrieved on February 18, 2020 from: https://bit.ly/2VDJ7jj).

7- Jinadu, L. Adele. (2007). **Explaining & Managing Ethnic Conflict in Africa: Towards a Cultural Theory of Democracy**, Claude Ake Memorial Papers No. 1. Department of Peac e and Conflict Research, Uppsala University & the Nordic Africa Institute, Uppsala. P. 1-38

8- McGarry, John Warren & O'Leary, Brendan , (1994). **The political regulation of national and ethnic conflict**, Parliamentary Affairs, V47, N1. P. 95-115.

9- Venkatasawmy, Rama. (2015). **Ethnic Con ict in Africa: A Short Critical Discussion**, Transcience Vol. 6, Issue 2. P. 26-37

10- Yasmeen, Samina. (2008). **Understanding Muslim Identities :From Perceived Relative Exclusion to Inclusion**, Centre for Muslim States and Societies, University of Western Australia. P.1-89